سنابل الثورة

مجلة تصدر

عن الجيش

الوطني

الفرقة 51

الشهيد العقيد يوسف الجادر

العدد الثلاثون

1-1-2021

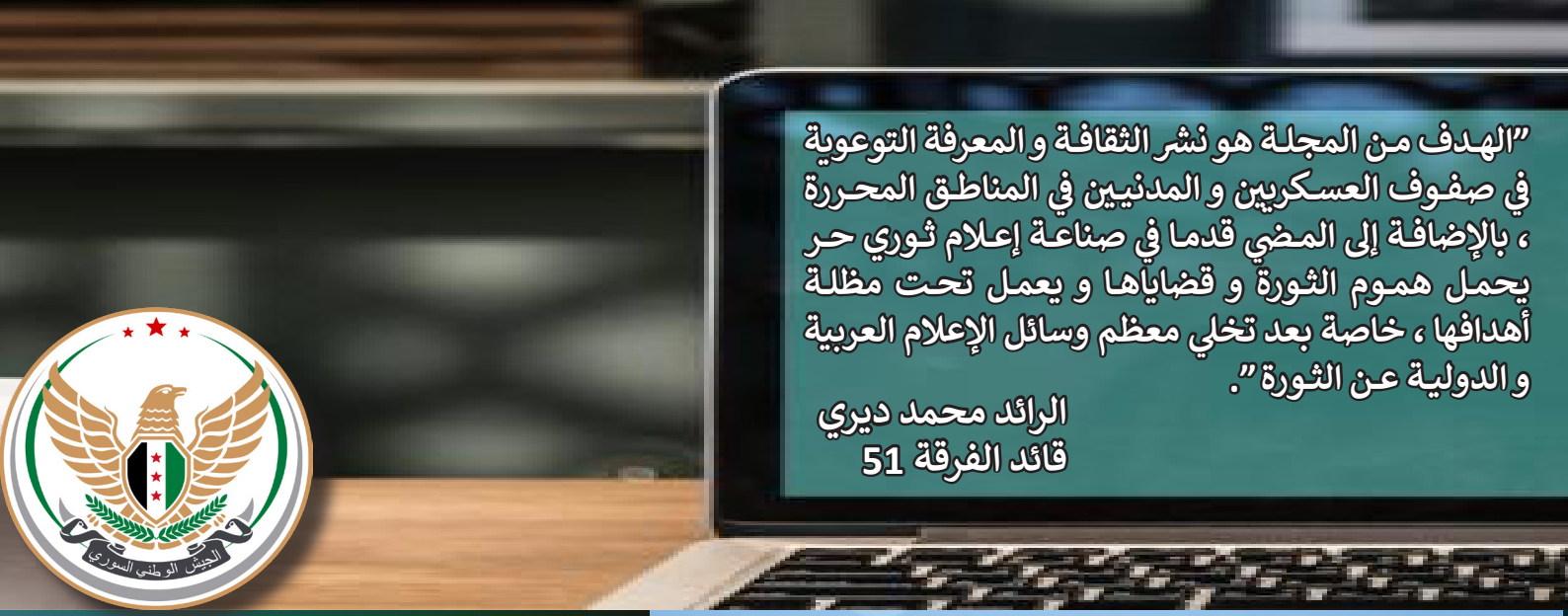

”الهدف من المجلة هو نشر الثقافة و المعرفة التوعوية في صفوف العسكريين و المدنيين في المناطق المحررة ، بالإضافة إلى المضي قدما في صناعة إعلام ثوري حر يحمل هموم الثورة و قضاياها و يعمل تحت مظلة أهدافها ، خاصة بعد تخلي معظم وسائل الإعلام العربية و الدولية عن الثورة ”.

الرائد محمد ديري
قائد الفرقة 51

... تقرؤون في هذا العدد ...

الافتتاحية :

تصاعد موجة الاغتيالات المتبادلة في مناطق سيطرة ميليشيا قسد الإرهابية

▯ الذكرى الثامنة لاستشهاد العقيد يوسف الجادر

▯ مشروع قانون أمريكي جديد لزيادة الضغط على نظام الأسد

▯إدارة التوجيه المعنوي تطلق المرحلة الثانية من سلسلة دورات « نحو الالتزام بالقانون الدولي الإنساني »

▯ ملامح التقارب التركي السعودي و انعكاسه على الثورة السورية

▯روسيا تحاول احتواء الوضع الأمني المتفاقم في درعا باتفاق مصالحة جديد

▯ مبادئ ديمستورا ال 12 و لعبة التفريط بالانتقال السياسي

▯ التغريبة الحلبية بين وجع التهجير و أمل العودة

▯أرقام مرعبة من داخل دولة الاحتلال الإيراني

▯عجز الموازنة السورية في ظل حكم بشار الأسد

▯ خاطرة

مجلة سنابل الثورة
Sanabel Revolution magazine

نستقبل مشاركاتكم عبر الإيميل

مجلة سنابل الثورة : هي مجلة سياسية، عسكرية، اجتماعية،ثقافية شهرية تصدر المجلة عن الفرقة الواحد و الخمسين، بنسختيها الورقية و الإلكترونية ، تستقي المجلة جميع مواضيعها و موادها من يوميات الثورة السورية، انطلاقا من هموم و أوجاع الناس المهجرين قسراًفي المخيمات و دول اللجوء، وصولاً إلى الوضع الميداني العام للثورة السورية، في كافّة المناطق الثائرة ، كما تهتم المجلة بالمواضيع الثقافية و اللغة العربية التي طالما عمد نظام الأسد إلى تشويهها والنيل منها بكل ما يملك من قدرة .

و في النهاية: نستطيع القول إنّ المواضيع ذات الأولوية في النشر على صفحات المجلة هي المواضيع التي تلامس معاناة الشعب السوري الثائر أينما ما كان .

شروط النشر في المجلة

مجلة سنابل الثورة ترحب بجميع مشاركات قرائها وفق شروط النشر التالية:

1- أن لا يتعارض النص المراد نشره مع الثوابت الجوهرية للثورة السورية.

2-أن يعرف الكاتب عن اسمه الصريح ،ودرجة تحصيله العلمي.

3-أن يوثق المقال بجميع القرائن والبراهين المتوفرة في حال كان مقالاً موضوعياً

4-أن يكون المقال صالحاً للنشر لغوياً ونحوياً.

5-أن لا تكون المادة منشورة سابقاً،أو معدة للنشر في أي مؤسسة إعلامية أخرى .

تصاعد موجة الاغتيالات المتبادلة في مناطق سيطرة ميليشيا قسد الإرهابية

تشهد مناطق سيطرة قسد انفلاتاً أمنياً كبيراً نتج عنه عمليات اغتيال وقتل متزايدة طالت عدداً كبيراً من المدنيين في ريف الرقة ودير الزور ومنبج، بالتوازي مع تصاعد موجة الاغتيالات التي تستهدف عناصر وقياديين في الأحزاب الانفصالية في مناطق سيطرتها.

إنّ الأساليب التي تتبعها قسد في مناطق سيطرتها القائمة على ترهيب المدنيين الرافضين لسياستها الإجرامية التي أهمّها التمييز العنصري على أساس القومية، هذا التمييز يدفع بمناطق سيطرة قسد إلى المزيد من العنف والقتل.

فالمكوّن العربي ذو الغالبية العظمى في مناطق سيطرة الأحزاب بات يشعر بالظلم الجائر، ويضيق ذرعاً بتصرّفات قسد العنصرية التي بدأت بتهجير العرب من بيوتهم وحرمانهم من أدنى مقوّمات الحياة واعتقال شبّانهم اعتقالاً تعسفياً، وصولاً إلى اغتيال الوجهاء والشخصيات العشائرية المؤثّرة في المنطقة، وهذا قد يكون أهمّ أسباب موجة الاغتيالات التي تستهدف شخصيات عسكرية من قسد في هذه الفترة.

ومع ما ذُكر، إلا أنّه لا يمكن حصر عمليات الاغتيال المتبادلة على أنّها استهداف متبادَل بين العرب والأحزاب، وإنّما قد تكون تصفية داخلية بين الحزبَين الانفصاليَّين البي كي كي/البي واي دي، حيث بدأت تشعر وحدات حماية الشعب الكردي(الجناح العسكري لحزب البي واي دي) بالخطر الذي بدأ يسبّبه لها ارتباطها بحزب العمّال الكردستاني العابر للحدود، وقد يكون العكس أيضاً نتيجة طرد بعض مسؤولي الأخير من مناصبهم كما حدث عندما أقالت ميليشيا الوحدات مسؤولاً من العمّال الكردستاني من منصبه في إدارة أحد حقول الغاز، فمع اقتراب نظام الأسد من السقوط بدأت تتّجه الميليشيا الانفصالية المحلّية لفكّ ارتباطها مع الحزب الأمّ غير المقبول من أيّ دولة، وفي ذات الوقت لا تستطيع إخراجه من سوريا إلا بعد تصفية قادته المؤثّرين الذين يرفضون العودة إلى جبال قنديل.

إنّ عمليات استهداف عناصر في الميليشيات الانفصالية أمست ظاهرة متكرّرة شبه يومية تنتشر وتتوزّع في جميع مناطق سيطرة قسد في مدن شرقي الفرات ومنبج وبلداتهما، كما تختلف أساليب الاغتيال ما بين الاستهداف الفردي لقادة قسد أو الاستهداف الجماعي بتفجير سيّارات ومركبات تقلّ عدّة عناصر، وهذا يدلّ على وجود مقاومة شعبية منظّمة رافضة

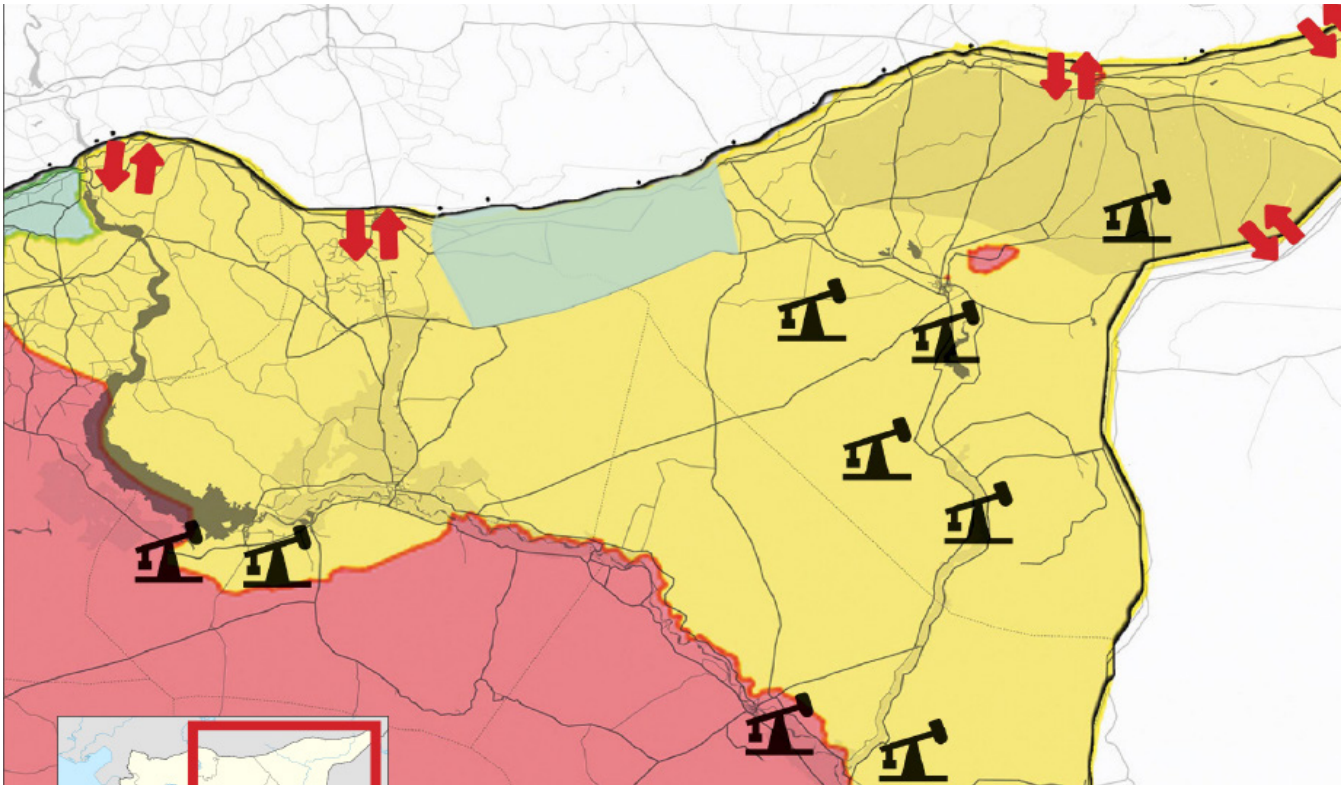

لوجود قسد في المنطقة.
يبدو أنّ الوقائع الأمنية في مناطق سيطرة الميليشيات تنحو للأسوأ، خاصّة مع التخبّط التي تشهده قيادات حزبَي البي كي كي المصنّف على قوائم الإرهاب في جميع الدول ونسخته السوري حزب البي واي دي الذي بات يستشعر الخطر المحتَّم مع ورود أنباء عن قطع السعودية دعمها عنه لإعادة المهجَّرين قسراً إلى بيوتهم.

الذكرى الثامنة لاستشهاد العقيد يوسف الجادر

أيقونة ثورية تختصر الثورة بكل تفاصيلها ؛ الشهيد العقيد يوسف الجادر أبو فرات ؛ تولد مدينة جرابلس شمالي محافظة حلب ؛ انشق عن النظام المجرم في حزيران عام 2012 ؛ **بعد رفضه قصف مدينة الحفة بمحافظة اللاذقية ؛ تسلم بعد ذلك قيادة أركان لواء التوحيد و شارك في عدة معارك أبرزها معركة مدرسة المشاة الذي استشهد أثناء تمشيطها بلغم أرضي بتاريخ** 15_12_2012. **لم يكن اسم العقيد الجادر عابرا في تاريخ الثورة السورية ؛ فكلماته ما تزال راسخة في ذاكرة السوريين ، فقد ترك خلفه ذكرى مضيئة في درب الثورة الطويل ...**

مشروع قانون أمريكي جديد لزيادة الضغط على نظام الأسد

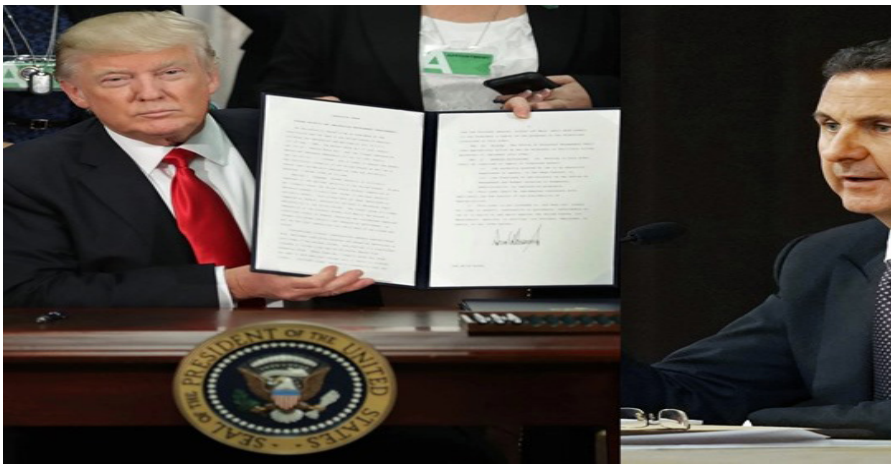

طُرِحَ أمام مجلس النواب الأميركي مشروع قانون جديد بشأن سوريا، يعتبر مكمّلاً لقانون "قيصر" ويضيق الخناق على نظام بشار أسد.

وذكر مستشار المجلس السوري ـ الأميركي محمد غانم، مساء أمس الخميس، على حسابه في "فيسبوك" أن مشروع القانون يحظر على إدارة الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن، الاعترافَ بنظامِ الأسد، أو الاعتراف بحق بشار الأسد في الترشح في أية انتخابات مستقبلية في سوريا.

كما يفرض عقوبات قاسية لا على نظام الأسد وحسب، بل أيضاً على المصارفِ التي تربطها علاقة معه في لبنان والأردن والإمارات والخليج والصين وأية دولة أخرى في العالم.

ويخوّل المشروع الرئيس الأميركي بإنشاء "مناطق اقتصادية في سورية المحرّرة" لتنشيطِ اقتصاد تلك المناطقِ الخارجة عن سيطرةِ الأسد والسماح لها بإنشاء علاقات تجارية مع الولايات المتحدة وغيرها من دول العالم، وينص على أنّ سياسة الولايات المتحدة في سوريا يجب أن تكون الإطاحة بالأسد ودعم السوريين الساعين لذلك لا "معالجة" الشّأن السّوري فحسب.

وأعرب غانم عن اعتقاده بأن يعزز نص المشروع الجديد، موادَ قانونِ "قيصر" ويسد بعض الثغرات الموجودة فيه والتي من الممكن أن تستغلّها الإدارة المقبلة إن أرادت لمنح الإعفاءات والاستثناءات.

ويتألف مشروع القرار من 25 صفحة ومن المتوقع أن يأخذ وقتا كي يرى النور على غرار قانون "قيصر" الذي استغرق صدوره نحو 4 سنوات، إلا في حال تم الاستعجال في صدوره عبر تبنيه من جهات فاعلة في الولايات المتحدة.

وكان مجلس الشيوخ الأميركي صادق مطلع العام الماضي على قانون "قيصر لحماية المدنيين السوريين"، والذي ينص على فرض عقوبات على نظام الأسد وداعميه الإيرانيين والروس، وكل شخص أو جهة، أو دولة تتعامل معه.

وفي سياق متصل، كشف المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا جويل رايبورن عن جهود يبذلها نظام الأسد وإيران للتعاون مع مجموعات من تنظيم الدولة شمال شرق سورية.

وقال رايبورن، خلال جلسة استماع عقدتها لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب لمناقشة إنجازات الإدارة الأميركية في سوريا، بعد أن عاد من جولة موسعة له شملت دولاً عدة في المنطقة، إن الولايات المتحدة رصدت جهوداً يبذلها نظام بشار الأسد وإيران للتعاون مع مجموعات من تنظيم الدولة بهدف تمكينه من مهاجمة المناطق التي تسيطر عليها "قسد"، لزعزعة استقرارها وإخراج القوات الأميركية من تلك المنطقة.

واعتبر رايبورن، "الأزمة السورية أخطر الأزمات الدولية في الوقت الحالي، وأن الشعب السوري يقدر عالياً قانون قيصر الذي أقره الكونغرس لمعاقبة نظام الأسد على أفعاله غير الإنسانية".

إدارة التوجيه المعنوي تطلق المرحلة الثانية من سلسلة دورات " نحو الالتزام بالقانون الدولي الإنساني "

ضمن المرحلة الثانية من سلسلة دورات "نحو تعزيز الالتزام بالقانون الدولي الإنساني" التي تقوم بها "إدارة التوجيه المعنوي" وتستهدف القوى الأمنية التابعة للجيش الوطني؛ أقام مكتب التوجيه الحقوقي في الإدارة دورة مكثّفة لضبّاط "إدارة الشرطة العسكرية" في مناطق عمليات "غصن الزيتون" و"درع الفرات" و"نبع السلام"، واستهدفت الدورة 25 متدرّباً جرى فيها تقديم عدد من المحاضرات التوعوية في القانون الدولي الإنساني شملت :

- مدخل إلى فهم القانون الدولي الإنساني.
- معاملة أسرى الحرب وجرحاها وجثث العدوّ.
- النساء والأطفال في النزاعات المسلّحة.
- حماية الممتلكات الثقافية والدينية ومرافق البنى التحتية في القانون الدولي.
- احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين.
- حظر الألغام المضادّة للأفراد.
- جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية.

وتسلّم المتدرّبون شهادات حضور في نهاية الدورة التي من المقرّر إعادة تقديمها لتشمل أكبر عدد ممكن من الضبّاط وأفراد القوى الأمنية التابعة لجيشنا الوطني.

وكانت إدارة التوجيه المعنوي قد بدأت سلسلة دورات التوعية الحقوقية في شهر آب/ أغسطس من العام الجاري، مقيمة 10 دورات لفيالق جيشنا الوطني وفِرقه، مستهدفة بها 445 متدرّباً من قيادات جيشنا الوطني وجنوده أثناء الفترة الممتدّة من(12 آب/أغسطس وحتى 2 أيلول/سبتمبر) من العام الحالي.

ملامح التقارب التركي السعودي و انعكاسه على الثورة السورية

بدأت خلال الأسابيع القليلة الماضية تلوح بالافق ملامح تقارب تركي سعودي و بدت تظهر معالمه و تزداد يوما بعد يوم بعد ظهور مؤشرات ايجابية من الطرفين لإعادة تطبيع العلاقات بينهما ، و بالرغم من أن الموضوع ما زال في طور التصريحات المتبادلة بين الجانبين و التي تتضمن نية البلدين ازالة عوامل التوتر و الخلاف و البدء بمرحلة جديدة عنوانها التعاون ، إلا أن الأهمية السياسية لهذا الموضوع و انعكاساته على المستوى الإقليمي جعله مادة إعلامية دسمة لا بد من التطرق لها .. إن المؤشرات "الإيجابية" والتي بينت ملامح التقارب كثيرة أولها، مطلع الشهر الماضي، عندما قام العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبد العزيز بتقديم التعزية بضحايا زلزال ولاية إزمير التركية، إضافة للإعلان عن مساعدات للمنكوبين في الزلزال، بتوجيهات منه. تبع ذلك اتصال بين الملك السعودي والرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، قبل يوم من قمة العشرين التي استضافتها السعودية، في تطورٍ جاءت أهميته من كونه الوحيد الذي يجريه سلمان بن عبد العزيز مع رئيس دولة مشاركة في القمة ثم بعد ذلك لقاء ودي جمع وزيري خارجية السعودية، وتركيا ، الأمر الذي أعطى صورة أكثر وضوحا لوجهة نظر الطرفين، ولاسيما مع إشارة الأخير إلى أن بلاده تولي أهمية لعلاقاتها مع السعودية، معتبرا أن "الشراكة القوية بين تركيا والسعودية ليست لصالح البلدين فحسب، بل للمنطقة بأكملها".

انعكاس التقارب على الثورة السورية:

لقد عانت الثورة السورية و على مر السنوات السابقة من تداعيات التجاذبات و الخلافات في سياسات الدول الداعمة لها و كان تأثير ذلك مباشرا على جغرافيا الثورة السورية التي كانت الخاسر الأكبر من جراء ذلك ، و بالتأكيد إن أكثر تلك الخلافات الإقليمية كان تأثيرا هو عدم اتفاق السياستين السعودية و التركية الذي انعكس بصورة سلبية على الثورة السورية بشكل جعلها مفتتة جغرافيا ، فالسعودية دولة لها ثقلها العربي الكبير و تركيا كذلك الأمر على المستوى الإقليمي ، و لهذا فإن أي تقارب سعودي تركي بالنسبة للثورة السورية من شأنه أن ينعكس بشكل ايجابي مباشر على الأرض بما يخدم مصالح

الثـــورة علـــى كافة المســـتويات و بالأخص المســـتوى السياســـي حيث ســـيتم اتخاذ موقف حـــازم و موحد ، أما علـــى الصعيد الداخلي فإن الاتفاق من شـــأنه أن يوحـــد جميع مكونات الثـــورة لتحقيـــق الهدف الذي قام الشـــعب الســـوري من أجله في اســـقاط النظـــام المجرم ، فالســـعودية ســـتبتعد خطوة عن الإمارات - -التي أعادت علاقتها مـــع الأخير - و ربما أكثر و هـــذا يحدده حجم التعاون المســـتقبلي مع تركيا ، و بالتالي عودة الســـعودية إلى المعســـكر الرافـــض للنظام الســـوري و هذا ســـيؤثر على مواقف عـــدة دول تنوي إعـــادة علاقاتها مع رأس النظـــام و هذا ســـيؤدي إلى إضعـــاف الحلف العســـكري للأخير و الـــدول الداعمة له ماديـــا ، و كمـــا أن من أهـــم نتائج التقارب الســـعودي التركي هو قطع الســـعودية الدعم عن قـــوات ســـوريا الديمقراطية (قســـد) التي اتجهت لدعمهـــا خلال العاميـــن المنصرمين، رغم ارتكاب قســـد انتهـــاكات وجرائم ضد الإنســـانية بحق أبناء الجزيرة الســـورية.

لقـــد عانت الثورة الســـورية كثيرا من ويـــلات الخلافات و التوترات بين الـــدول الداعمة لها ، و قـــد أثبـــت التجارب أن الاتفـــاق و التحالف بين الدول الداعمة لها سيســـاهم بشـــكل كبير فـــي دعم الثورة و تقريب نهاية النظام الســـوري مـــن خلال الضغط المؤثـــر عليه و اجباره علـــى الرضوخ للقـــرارات الأممية و عدم فتـــح أي ثغرة له للمنـــاورة و الالتفاف عليها .

روسيا تحاول احتواء الوضع الأمني المتفاقم في درعا باتفاق مصالحة جديد

تدخلت روسيا لاحتواء الموقف في محافظة درعا من خلال إبرام تسوية جديدة مع العديد من المناطق والبلدات، خاصة التي اقتربت خلال الآونة الأخيرة من حافة الانفجار من جديد بسبب الممارسات الأمنية للنظام السوري.

وأفادت مصادر إعلامية أن اجتماعاً جرى في نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر بين اللجنة المركزية في محافظة درعا المخولة من قبل الأهالي بالتفاوض، وبين وفد من الضباط الروس، نتج عنه التوصل إلى اتفاق تسوية جديد.

وتنص التسوية على امتناع قوات النظام السوري عن اقتحام المدن والبلدات، مع شطب قوائم المطلوبين من سكان المحافظة، الذين تتم ملاحقتهم عبر الحواجز المنتشرة على الطرقات، مع فتح المجال لمدة أسبوع أمام المنشقين والمتخلفين عن الخدمة العسكرية للالتحاق بوحداتهم العسكرية، وإلا سيتم ملاحقتهم بتهمة "الفرار" من الخدمة.

وكانت روسيا قد توسطت بين المقاتلين المحليين في محافظة درعا وبين ميليشيا الفرقة الرابعة لإنهاء التوترات التي اندلعت في السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر بمنقطتي "درعا البلد" و "الكرك الشرقي" وامتدت لتشمل قرى وبلدات المحافظة الغربية، وشهدت أسر عناصر لقوات النظام السوري مع اشتباكات بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة وقذائف الهاون.

توازن روسي

مع كل تصعيد تشهده محافظة درعا بين المقاتلين المحليين الذين كانوا يتبعون سابقاً لفصائل المعارضة السورية وقوات النظام السوري تتدخل روسيا بهدف إعادة الهدوء إلى المنطقة وإنهاء التوترات.

ومع استمرار ميليشيا الفرقة الرابعة بالتحشيد مؤخراً في غرب وشرق درعا بهدف اقتحام المزيد من البلدات لاحت في الأفق بوادر انفجار للأوضاع، خاصة وأن ميليشيا الفرقة الرابعة وفرع الأمن العسكري يشترطان تسليم الأسلحة التي بحوز المقاتلين المحليين مقابل عدم الاقتحام، الأمر الذي أثار المخاوف لدى السكان لأن ذلك يعني التخلي عن أداة الردع المستخدمة لمنع عمليات اقتحام الدوريات الأمنية واعتقال المطلوبين.

ويبدو أن روسيا تحاول الحفاظ على نوع من التوازن في المحافظة ولا ترحب بهيمنة ميليشيا الفرقة الرابعة الموالية لإيران على اعتبار أن هذا السيناريو سيضر بتفاهماتها مع إسرائيل والأردن، خاصة وأن الفرقة توفر الغطاء الكامل للميليشيات الموالية لإيران من أجل التمدد في الجنوب، لكن موسكو في ذات الوقت تستخدم قوات النظام في ضبط سلوك المقاتلين الذين وقعوا على اتفاق التسوية عام 2018.

ورفضت كتل المقاتلين المنحدرين من مدينة درعا وريفها الغربي (طفس – اليادودة – مزيريب) الانخراط في مؤسسات النظام السوري أو الفيلق الخامس المرتبط بروسيا، ويحافظون على تكتلهم ويبدون مقاومة لأي عملية فرض سيطرة أمنية من قبل الأفرع والقوات التابعة للنظام.

مبادئ ديمستورا ال ١٢ و لعبة التفريط بالانتقال السياسي

بقلم : أسامة آغي

لم يكن مجلس الأمن الدولي بحاجة إلى تكرار قراراته، بخصوص الحل السياسي في سوريا، لكنه فعل ذلك، بعد التوقيع على بيان "جنيف 1" لعام 2012، ثم انتقل بعد مجزرة الغوطة، التي قام بها النظام في الغوطة الشرقية، إلى إصدار القرار "2118" لعام 2013، ثم اضطر بعد التدخل العسكري الوحشي الروسي في خريف عام 2015 إلى إصدار قراره الشهير "2254" في نهاية العام ذاته.

الروس الذين وقع في أيديهم اضطرارهم للتوقيع على كل القرارات الدولية السابقة، كانوا يبيّتون إفراغها من محتواها، بعد تدخلهم إلى جانب النظام، واستبدال مسارين ظهرا لاحقًا بها، هما "أستانة" و"سوتشي". مبادئ ديمستورا التي قدمها إلى "هيئة التفاوض" والنظام السوري، والتي أتت بعد مؤتمر "الرياض 2"، والتئام الجلسة الثامنة من المفاوضات في جنيف، كانت في الحقيقة ورقة مرفوضة من "الهيئة العليا للمفاوضات"، التي شُكّلت بعد مؤتمر "الرياض 1"، والتي كان يقودها رئيس الوزراء السوري السابق الدكتور رياض حجاب.

حين رفضت "الهيئة العليا للمفاوضات" نص ورقة المبادئ الـ12 التي طرحها ديمستورا، ضغطت روسيا بشدّة من أجل تغيير هذه الهيئة، واعتماد هيئة قادها الدكتور نصر الحريري، الذي وافق مع فريقه التفاوضي على توقيع ورقة مبادئ ديمستورا.

اعتماد وثيقة المبادئ الـ12 في ذلك الوقت، كان بالمعنى السياسي تنازلًا عن جوهر القرار الدولي "رقم 2254" الذي تقول مادته الأولى بالحرف الواحد: "يؤكد من جديد تأييده لبيان (جنيف 1) المؤرخ 30 من حزيران 2012، ويؤيد بياني (فيينا) في إطار السعي إلى كفالة التنفيذ الكامل لبيان (جنيف) كأساس لانتقال سياسي بقيادة سورية، وفي ظل عملية يمتلك السوريون زمامها، من أجل إنهاء النزاع في سوريا، ويشدّد على أن الشعب السوري هو من سيقرّر مستقبل سوريا".

إن وثيقة المبادئ الديمستورية تنسف جوهر القرار "2254"، إذ لا تذكر هذه الوثيقة القرار المذكور أو القرارات السابقة كمرجعية ثابتة للحل.

إن القبول لاحقًا بمخرجات مؤتمر "سوتشي" حول تشكيل اللجنة الدستورية، كان دليلًا كافيًا على أن فريق التفاوض في تلك المرحلة قد وافق على التنازل عن تزامن السلال الأربع في عملية التفاوض، وبالتالي تمّ القفز فوق تتالي السلال المبدئي، الذي يبدأ بتشكيل هيئة حاكمة انتقالية لمرحلة انتقالية محددة، ثم كتابة الدستور والاستفتاء عليه، ثم إجراء انتخابات جديدة وفق الدستور الجديد، تُشرفُ الأمم المتحدة على إجرائها في كل مناطق وجود السوريين إشرافًا تامًا.

لهذا تبدو خطوة رئيس "الائتلاف"، الدكتور نصر الحريري، بإحداث مفوضية عليا للانتخابات، خطوة تسبق زمنها وشروطها الحقيقية، وإن أردنا أن نطرح الأمر بحسن نية الحريري، سنكتفي بالقول إنه تعجّل بإنشاء مفوضية كهذه، فإنشاؤها ليس من صلاحيات ائتلافه، أو صلاحياته.

لكنّ توقيعه وفريقه على مبادئ ديمستورا الـ12، يلغي فرضية تمسكه بثوابت الثورة السورية بحدها الأدنى المتمثّل بتنفيذ القرار "2254"، بتزامن سلاله.

إن وضع مبادئ ديمستورا الـ12 على طاولة اللجنة الدستورية، هو فعل يرتكز بالضرورة على الخطأ الأول بالتوقيع على ورقة هذه

المبادئ،التي تضرّ مسألة التفاوض حول القرار "2254"، وتمنح النظام مكاسب مجانية، دون أن يقدّم حتى اللحظة تنازلًا سياسيًا واحدًا لمصلحة الشعب السوري.

إن المضي بعملية تفاوض هي مراوحة في المكان، يقودها وسيط دولي اسمه غير بيدرسون، إنما هي ليست خيارًا للسوريين وقضيتهم العادلة، فهذا التفاوض بعد سنوات من انطلاقه ليس أكثر من عملية عبثية، لا يستفيد من وقتها غير النظام وروسيا، التي تضع نصب عينيها تفريغ محتوى القرار الدولي "2254" واستبدال مساراتها السياسية به، التي تعيد إنتاج النظام وفق زركشته وطلائه.

لهذا لا ينبغي المضي في التفاوض من دون سقف زمني وتدخل دولي، سواء للاتفاق على وثيقة مسودة دستور، يجب إقرارها في المرحلة الانتقالية التي لن يكون الأسد وطغمته جزءًا منها، أو من أجل تزامن التفاوض بسقف زمني حول السلال الأربع. هذه القضية (الاستمرار بالتفاوض أو التراجع عنه) تحتاج إلى مؤتمر وطني يشمل كل أطياف السوريين، بمن فيهم الذين لا يزالون تحت سلطة الاستبداد، وهذا المؤتمر يجب أن تدعى إليه إحدى جهتين من المعارضة، إما "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة"، وهو احتمال ضعيف بسبب تكوينه، وإما "هيئة التفاوض السورية" التي يقودها السيد أنس العبدة، وهو احتمال ممكن، نتيجة قلة التناقضات في بنية هذه الهيئة.

إن الاستمرار بمنح النظام وروسيا الزمن المجاني، دون تقدم ملموس وجدولة زمنية حقيقية، هو في الحقيقة هدر لنضالات وتضحيات السوريين، وكذلك هو خروج غير معلن عن جوهر تنفيذ القرار الدولي "2254" وبقية القرارات الدولية.

إن إغماض العين عن الحقيقة لا يعني أنها غير موجودة، فالذي يجري في أروقة التفاوض هو غير الحقيقة التي يريدها السوريون، وفي مقدمتها التقدم نحو ضفاف الانتقال السياسي الحقيقي من دون رأس النظام وطغمته. وفق هذه الرؤية، تحتاج الثورة وحاضنتها وقواها إلى تحصين قراراتها من خلال التفاف هذه الحاضنة وتلك القوى حولها قيادتها، واستبدال من أضروا بحقوق السوريين، سواء عن قصد أم بغير قصد، فهؤلاء لم يعودوا يمتلكون القدرة أو الإرادة على قيادة أمور هذه المرحلة.

الناس الذين دفعوا أثمانًا في سبيل تحررهم من نظام الاستبداد الفظيع، هم في الحقيقة لم يمنحوا من يدعي تمثيلهم تفويضًا بالتفريط بثوابتهم، وأقل هذه الثوابت هو الانتقال السياسي في سوريا، وتشكيل هيئة حكم انتقالية، وقيام عدالة انتقالية، تعيد الحقوق للناس المتضررين من كل فئات السوريين دون استثناء، هذه الهيئة الحاكمة لا مكان فيها لكل من أسال دماء السوريين ونهب ممتلكاتهم وأرزاقهم.

فهل يقرأ المفاوضون المعارضون هذه الحقائق بصورة صحيحة، دون استخدام للبروباغندا الفارغة المعاني والملموسيات الحقيقية.

السوريون الغاضبون الآن في كل أماكن احتجاجاتهم ووجودهم، ينتظرون ضبط إيقاع التفاوض، بما يأتي من نتائج ترد جزءًا من تضحياتهم، وأولى هذه الخطوات، الإصرار على تزامن السلال الأربع ضمن جدول زمني، والإصرار على هيئة حاكمة انتقالية لا وجود للأسد وطغمته فيها، وإلا فالمركب الذي يركبونه سيجد نفسه بعد حين في حالة ضياع.

التغريبة الحلبية.. بين وجع التهجير وأمل العودة

في مثل هذا اليوم وقبل أربع سنوات وتحديداً في(١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦م)، وفي أحضان الشتاء البارد بدأت الفصول الأخيرة لعمليات التهجير لأهلنا في حلب.

بدأت سنة ٢٠١٥م بعد عملية برّية لميليشيا النظام والميليشيات الإيرانية الإرهابية وميليشيا حزب الله اللبناني الإرهابي استمرّت سنتَين متَّبعةً سياسة الأرض المحروقة بحقّ كلّ ما تأتي عليه، وكانت ترمى إلى إطباق الحصار على أحياء حلب الشرقية، وهذا ما حدث فعلاً بعد أن سيطرت تلك الميليشيات على طريق الكاستيلو قاطعة بذلك شريان ريف حلب الشمالي عن المدينة.

لتبدأ مرحلة حصار استمرّت أربعة شهور متواصلة، بينما كانت قاذفات المحتلّ الروسي وعميله نظام بشار الأسد تُلقي وابلاً من حِمَمها البركانية فوق رؤوس ساكني تلك الأحياء من الشيوخ والنساء والأطفال، وبينما كانت قطعان ميليشيات النظام والميليشيات الإيرانية الإرهابية المساندة له تزحف باتجاهها بعد دكّ بيوتها بآلاف من القذائف المتنوّعة ما بين مدفعية وراجمات صواريخ وصواريخ أرض أرض، لتتحوّل تلك الأجساد الغضّة الطريّة إلى أشلاء ممزَّعة في الشوارع وتحت سقوف المنازل.

إنّها الأشلاء الشاهدة على تخاذل المجتمع الدولي وصمته عن أكبر عملية تهجير شهدتها الثورة السورية؛ إذ لم تقم الأمم المتحدة بدورها المنوط بها إنسانياً من حمايةٍ للمدنيين أثناء النزاع المسلَّح ومنع تهجير الناس قسراً من بيوتهم، بل اكتفت بدور الراعي لعلمية التهجير والمحصي لأعدادهم، إذ كشف -وقتها- مساعد مبعوث الأمم المتّحدة إلى سوريا «يان إيغلاند» أنّ عدد من سيجري إجلاؤهم من حلب يبلغ نحو ٥٠ ألف شخص.

تهجير استمرّ سنتين، بلغ عدد من هُجّر من أحياء حلب الشرقية ١٥٠ ألف مدني، كان آخرهم ما يقارب ٤٠ ألف من الأحياء الشرقية بعد تلك الحملة الشرسة، ممّا دفع الأهالي والمقاتلين المحاصَرين في أحياء قليلة(المشهد، الزبدية، الأنصاري، السكري، وأجزاء من حي صلاح الدين، وسيف الدولة، والإذاعة) للرضوخ للاتفاقية والخروج من مدينتهم بعد قصفٍ وقتلٍ وأمراضٍ فتكت بالمدنيين الذين كانوا يلتحفون العراء بين الشوارع.

ومع لوعة فراق الوطن على أهلنا المهجَّرين إلا أنّ الأمل لا يزال حيّاً في نفوس أبناء شعبنا الحرّ الصابر ومن خلفه أبطال جيشنا الوطني القابضين على الزّناد، الذين يواصلون ليلهم بنهارهم تدريباً واستعداداً وتجهيزاً حتى تحين ساعة الانقضاض على هذا النظام المجرم للخلاص منه، لينعَم شعبنا بالحرّية والكرامة الإنسانية، ويعود أهلنا المهجَّرون إلى مسقط رأسهم منصورين مكرَّمين.

أرقام مرعبة من داخل دولة الاحتلال الإيراني

تعاني دولة الاحتلال الإيراني من أزمات داخلية عميقة على الصعيد الاقتصادي والصحّي والاجتماعي وعلى صعيد البنى التحتية، وذلك نتيجة حتمية ومباشرة لتسخير نظام ولاية الفقيه موارد الدولة لصالح مشروعه التوسّعي في المنطقة، ودعم وكلائه وميليشياته الطائفية الإرهابية في كلٍّ من لبنان وسوريا واليمن والعراق.

إلا أنّ اللافت في الأمر كان تنامي تلك الأزمات في الأشهر القليلة الماضية، ففي أحدث التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الإيرانيون، أشار نائب وزير الطرق والتنمية الحضرية في دولة الاحتلال الإيراني «مهدي عبوري» قبل أيام أنّ نحو ٢٥٪ من سكّان البلاد يعيشون في مناطق متداعية وعشوائية قديمة ومعرَّضون للخطر في حال حدوث أدنى كارثة طبيعية مثل الزلازل.

في الوقت الذي تشهد فيه محافظات جنوبي إيران فيضانات عارمة خلّفت خسائر مادّية جسيمة، وتسبّبت في إغلاق الطرق الرئيسة وتدمير العديد من المنازل، عِلاوةً على عشرات الجرحى والقتلى جرّاء تلك الفياضانات وسط فشل كبير في البنى التحتية، وانشغال عن تطويرها لصالح تطوير برنامجها النووي.

وفي تقرير نشر نهاية الشهر الماضي؛ أعلن مركز أبحاث البرلمان الإيراني أنّ معدّل البطالة في ربيع هذا العام وصل إلى ٢٤ ٪ إذا جرى حساب الأشخاص الذين فقدوا الأمل في العثور على وظيفة.

تزامن ذلك مع تصريحات رئيس نقابة الدواجن والأسماك في إيران «يوسف خاني» أنّ الطلب على شراء الدجاج تقلّص بمقدار ٧٠٪، وذلك نتيجة الفقر الشديد الذي يعاني منه الشعب الإيراني الذي بات ٥٠٪ منه تحت خطّ الفقر بحسب تقرير لمركز الإحصاء الإيراني صدر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وبحسب تقرير آخر للمركز نفسه فإنّ نحو ٥٠٪ من سكّان إيران يفتقرون إلى نظام صرف صحّي آمن.

في الوقت ذاته تنامت حالات الانتحار في العام ٢٠٢٠م، وبحسب حديث للمعهد الدولي للدراسات الإيرانية أنّ معدّل الانتحار ارتفع في إيران ربيع العام الجاري بنسبة ٢٣٪، إلا أنّ اللافت أنّ حالات الانتحار بدأت الانتقال نحو الأطفال تحت سنّ ١٥ عاماً، حيث شهدت إيران في أثناء الشهرَين الماضيَين فقط ١٤حالة انتحار لأطفال بسب الظروف المعيشية السيّئة التي يعانونها.

إلى ذلك تستمرّ دولة الاحتلال الإيراني في دعم ميليشياتها في كلٍّ من سوريا واليمن والعراق لبنان، وتصدير الموت والدمار إلى دول المنطقة، إلا أنّها باتت -أكثر من أيّ وقت مضى- على شَفا حفرة من «الانهيار الكبير»، وهو ما يجب على شعبنا أن يدركه، وأن يدرك أنّ مظاهر القوّة التي تحاول إيران إبداءها ما هي إلا وَهْم سرعان ما سيتبدّد، وبروباغندا إعلامية تحاول بواسطتها إشغال الرأي العامّ المحلّي عن واقعه السيّئ عبر الحروب الخارجية وإستراتيجية «الهروب للأمام» التي ستطيح بها.

عجز الموازنة السورية في ظل حكم بشار الأسد

يعتبر عجز الموازنة أهم تحدي تواجهه السياسة المالية القائمة وتزداد المشكلة وضوحا عندما تكون الإيرادات العامة في أدنى مستويات تحصيلها وخاصة في ظل غياب أسواق مالية حقيقية وتعطل شبه كامل لعملية الإنتاج في القطاعين العام والخاص وهنا يكمن الخطر الحقيقي والمستقبل القادم ينبؤنا أن الوضع المعيشي سيكون أكثر سوءا .
المصرف المركزي السوري يقوم بتمويل الإنفاق الحكومي ومع تنامي زيادة الحاجة للإنفاق وقلة تحصيل الإيرادات اللازمة للتمويل وتوقف عمليات التصدير وعدم وجود مصادر للقطع الأجنبي وإقتصار دور المصرف المركزي سابقا على التدخل كبائع للقطع في استراتيجية إعتبرها ستحمي سعر الليرة من التهاوي مما أوصله الى إستنزاف الأحتياطي من القطع الأجنبي وهو يتراوح اليوم بين الإعلان عن الإفلاس والإفلاس .
في الأحوال العادية تعمل السياسة المالية على تأمين الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق العام وهي تعتبر السياسة الأقتصادية الأساسية للنشاط الأقتصادي لتحقيق أهدافه .
موارد الموازنة العامة في سوريا تعتمد على مصادر أساسية ثلاث :
الضرائب المباشرة والتي تتأتى من الحرف والمهن التجارية والصناعية وهي شبه متوقفة اليوم وضريبة الرواتب والأجور في ظل التضخم وتدهور سعر الصرف لم يعد لها قيمة كبيرة قياسا لمتوسط راتب الموظف السوري الذي يتراوح ما بين (50 – 60) الف ليرة سورية أي (20 – 25) دولار أميركي بالإضافة إلى رسوم السيارات والتسجيل العقاري عند الفراغ وينطبق عليهم ما سبق أما الضرائب غير المباشرة فتتحصل من الخدمات كالكهرباء مثلا وهي حلم كل مواطن سوري اليوم والرسوم الجمركية على الواردات وحركة الإستيراد شبه معطلة وتقتصر على بعض السلع الغذائية ورسم الإنفاق الإستهلاكي والمواطن السوري اليوم لا يستطيع تأمين احتياجاته الأساسية فأين المصاريف الكمالية .
المورد الثاني يشتمل على إيرادات غير ضريبية وهي إيرادات أملاك الدولة وبدلات الأملاك العامة واستثماراتها وقد تم رهنها إلى روسيا وإيران بموجب إتفاقيات وعقود إستثمار وتفاهمات لعشرات السنين القادمة وخرجت من حصة الموازنة بالإضافة إلى إيرادات النفط وهي قسم خارج السيطرة وقسم تم منحه بموجب عقد أو إتفاق إستثمار طويل الأجل لروسيا أو إيران ويدفع النظام ثمن شراء النفط تهريبا عن طريق شركة قاطرجي داخل الأراضي السورية والنفط يعتبر المصدر الرئيسي للتمويل الذي تعتمده السياسة المالية العامة ورسوم الترانزيت عن طريق المعابر حيث لايوجد تجارة بينية مع دول الجوار ولم يتم الاستفادة حتى من معبر نصيب المورد الثالث هو الإيرادات الإستثمارية وتتكون بشكل رئيسي من فائض القطاع العام الأقتصادي .

بقلم :دكتور محمد حاج بكري

حَمَلْتَ الهمَّ باكراً يا صغيـري
وتخطيتَ مراحلَ نموِ البُرعمِ
لتغدوَ غُصناً قويّاً سُـرعةِ البرقِ
لا تكسـرهُ ريحٌ أو تهزُّه نسمات
متجاوزاً التَّطعيمَ والسِّقاية
لتُثبتَ لنا أنَّك كـ"الشَّجر"
يُثقلُه حِمْلُ الثَّمرِ ولا ينحني
لتُمدَّنا بالحياة وتصنعَ أنْتَ القدر
ليتَ أوجاعَكَ يُوقِظها ضميـــر
وتحيا بها أممٌ لتتعلَمَ منها الكثير
طفلي المُحاصـرُ في خيمِ الشَّقاء
في سلَّة الخذلان ..
في صندوقِ الأحلام ..
في ترَّهات الأوهام ..
في قنبلة الأحزان ..
في شوارع ألوانها القهر
وأرصفتها يخطُّها السِّلوان ..
في مصارعةِ البقاءِ بصحراءِ العمرِ القاحلة
تتساءَلُ متى سَيُفَكُّ عنكَ الحِصار
لِتُمَارسَ طفولتَكَ مثلَ أترابِك
وتَقِـفُ برهـةً من فُوهـة خيمـة أو مِنْ بين الرُّكام
وأنْتَ مُندهِشٌ من هَولِ ما ترى
فالّذي يجري حولَكَ لا يعيهِ راشدٌ
ولا يفقههُ عالمٌ ولا يحيطهُ علم ..

لا تَجْزَعْ يا صغيري ولا تنظرْ للوراء
امضِ كالشِّبلِ يحيا ويموتُ ملكاً
فالكونُ الواسعُ أمامَك وفضاءٌ رحيبُ
امضِ .. كالعصفورِ مُزقزقاً
تمسحُ الاكفهرارَ ببشاشةِ سَناك
وأنْتَ تنتصرُ بابتسامتك العفوية
وما عليكَ سوى البقاء جَلدا
فأنْتَ النبضُ لمُهجَتنا
أنْتَ أَمَلُنَا لاجتيازِ وُعورةِ الطَّريق
أنْتَ الوردُ لتفوحَ أيامُنا بالعطر
أنْتَ الحبُّ كلَّه وأنْتَ حبرُ القلم
عيناكَ جنَّتي ومبسَمك شفائي
اللهُ أرحـمُ بكَ مِنْ حُضْنِ أُمّـِكَ
حاشـاهُ ينسـاكَ حاشـاهُ
ادعوهُ يا صغيري ادعوه
فلنْ تخيبَ أبداً دعواه

سنابل الثورة

Devrimin Sanabel'i 1,8,2018